مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 310، جنيف، آذار/ مارس 2011

الوثيقة: GB.310/STM/1

لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة

STM

من أجل اتخاذ قرار

البند الأول من جدول الأعمال

برنامج الأنشطة القطاعية: مقترحات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

لمحة عامة

القضايا المشمولة

تتضمن هذه الوثيقة مقترحات المكتب بشأن برنامج الأنشطة القطاعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد وضعت هذه المقترحات من خلال عملية استشارية قائمة على المشاركة مع الهيئات المكونة الثلاثية ووحدات منظمة العمل الدولية. وترمي المقترحات إلى تعزيز النهج القطاعي لمنظمة العمل الدولية، كما ورد في إطار السياسة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وهي تسترشد بقرارات مؤتمر العمل الدولي، ونتائج المناقشات المتكررة في إطار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وقرارات مجلس الإدارة والإرشاد الصادر عن لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة، والتوصيات و/أو الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماعات القطاعية الثلاثية واجتماعات الخبراء ومنتديات الحوار العالمية.

الانعكاسات السياسية

إنّ الموافقة على البرنامج المقترح للأنشطة القطاعية ستعطي التفويض للمكتب في عمله القطاعي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الانعكاسات المالية

إذا اعتُمدت المخصصات المقابلة، سيتعين إجراؤها ضمن الميزانية المخصصة لبرنامج الأنشطة القطاعية وأنشطة الوحدات الأخرى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

القرار المطلوب

الفقرة ٥٧.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثيقة: GB.310/STM/3/4؛ الوثيقة: GB.304/PFA/2(Rev.)؛ الوثيقة: GB.309/12/2

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

الميثاق العالمي لفرص العمل.

مقدمـة

١. بعد إجراءعملية استشارية مع الشركاء الاجتماعيين من خلال الهيئات الاستشارية والوحدات الأخرى في منظمة العمل الدولية، يقترح المكتب وضع البرنامج التالي للأنشطة القطاعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار ثماني مجموعات من القطاعات[١]. واستناداً إلى تحليل للاتجاهات والتحديات الرئيسية في كل قطاع، يشمل البرنامج أنشطة جديدة سيضعها المكتب خلال فترة السنتين، بالتعاون مع إدارة الأنشطة القطاعية والوحدات الأخرى والمكاتب الميدانية.

٢. وقد وضعت المقترحات تمشياً مع الوثائق والأطر السياسية على نطاق منظمة العمل الدولية بغية المساهمة في ما يلي:

(أ) متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، من خلال تعزيز الهيكل الثلاثي واتساق السياسات، لا سيما من خلال التعاون الداخلي مع الإدارات الأخرى في منظمة العمل الدولية ومع المنظمات الدولية؛

(ب) تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل، عن طريق تقديم المساعدة إلى الهيئات المكونة لتعزيز الجهود التي تبذلها في التصدي للأزمة المالية والاقتصادية في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى القطاعي؛

(ج) تطبيق سياسة المساواة بين الجنسين وإدماج قضايا نوع الجنس وخطة العمل المرافقة لها، كوسيلة لضمان تنفيذ القرار بشأن المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق على المستوى القطاعي؛

(د) تعزيز البرامج القطرية للعمل اللائق من خلال اتساق النتائج المنشود تحقيقها في قطاعات مختارة على المستوى الوطني مع الأولويات الخاصة بها.

النهج القطاعي لمنظمة العمل الدولية

٣. يرمي مقترح البرنامج إلى تعزيز تطبيق النهج الخاص بقطاع معين في العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية. والنهج القطاعي المتكامل بشكل لا انفصام فيه والمشترك والدينامي، يسمح للمكتب أن يستجيب لاحتياجات القطاعات المحددة في الوقت الفعلي وبشكل شامل.

٤. وعند إعداد برنامج الأنشطة القطاعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، صيغت المقترحات تمشياً مع الأولويات الواردة في إطار السياسة الاستراتيجي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥[٢] ومقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، المقدمة إلى مجلس الإدارة في هذه الدورة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تساهم المقترحات في تحقيق النتائج التالية بحلول نهاية عام ٢٠١٣:

- تطبق الدول الأعضاء المعايير أو مدونات الممارسات أو المبادئ التوجيهية القطاعية من خلال التصديق على اتفاقية قطاعية و/أو اعتماد قانون أو لائحة تطبق الأحكام الأساسية لمعيار قطاعي أو مدونة ممارسات أو مبدأ توجيهي في قطاع معين؛

[١] المجموعات الثماني هي: "١" الزراعة والأغذية والحراجة؛ "٢" التعليم والبحوث؛ "٣" الطاقة والتعدين؛ "٤" البنية التحتية والبناء والقطاعات ذات الصلة؛ "٥" التصنيع؛ "٦" خدمات القطاع الخاص؛ "٧" الخدمات العامة والمرافق والخدمات الصحية؛ "٨" النقل.

[٢] انظر: *إطار السياسة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: جعل العمل اللائق حقيقة واقعة*، على العنوان التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--- relconf/documents/meetingdocument/wcms_102572.pdf

؛ الوثيقة GB.304/PFA/2(Rev.).

- تتخذ الدول الأعضاء إجراءً يعتد به بالنسبة إلى قطاع محدد للمضي قدماً ببرنامج العمل اللائق، من خلال وضع سياسة أو خطة عمل وطنية أو إقليمية أو محلية بتمويل ملائم، لتنفيذ التوصيات أو الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماعات القطاعية لمنظمة العمل الدولية.

٥. في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سيستمر برنامج الأنشطة القطاعية في التركيز على تعزيز تطبيق برنامج العمل اللائق على المستوى القطاعي. وفي هذا الصدد، سوف يشجع الحوار الاجتماعي في صناعات وخدمات مستهدفة من خلال: "١" بناء توافق في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة القطاعيين على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بشأن مسائل قطاعية مختارة وناشئة؛ "٢" متابعة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات القطاعية. وسوف يستمر البرنامج في تعزيز التصديق والتنفيذ الفعال للمعايير القطاعية، وسيواصل تطوير وترويج مدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات الخاصة بقطاع معين، لأنّ الاستخدام الأوسع نطاقاً لهذه الأدوات من جانب الشركاء الاجتماعيين أمرٌ مفيد للمضي قدماً ببرنامج العمل اللائق في القطاعات. وأخيراً، سيزيد البرنامج من إدماج العمل القطاعي في البرامج القطرية للعمل اللائق من خلال تعزيز التركيز القطاعي على المستوى القطري. وحيثما يقتضي الأمر، سوف يستهدف العمل قطاعات تتمتع بإمكانيات عالية لخلق الوظائف أو قطاعات فقدت فيها الوظائف، وحيث يمكن تحقيق تحسينات ملموسة في سياق القابلية للاستخدام وظروف العمل والحوار الاجتماعي.

٦. وسوف تُستخدم وسائل العمل التالية لتنفيذ برنامج الأنشطة القطاعية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣:

(أ) تنفيذ معايير وصكوك العمل الدولية الخاصة بقطاع معين، من خلال ما يلي: "١" ترويج التصديق على الاتفاقيات والتوصيات وتنفيذها؛ "٢" ترويج وضع وتطبيق الأدوات القطاعية (مدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات)؛

(ب) بناء توافق في الآراء فيما بين الهيئات المكونة بشأن مسائل رئيسية مختارة، من خلال الاجتماعات الثلاثية الدولية ومنتديات الحوار العالمية واجتماعات الخبراء؛

(ج) تطوير وتقاسم المعارف من خلال إصدار البحوث والدراسات ووثائق العمل ونشرها على المستويين الدولي والوطني؛

(د) تنمية قدرات الهيئات المكونة الوطنية، من خلال تنفيذ برامج العمل ومشاريع التعاون التقني وورش العمل الوطنية وغيرها من الأنشطة، بما يتمشى مع الحصائل المقررة في البرامج القطرية للعمل اللائق؛

(هـ) المزيد من اتساق السياسات على المستوى العالمي، من خلال الشراكة السياسية والبرنامجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات متعددة الأطراف بشأن مسائل قطاعية أساسية.

الزراعة والأغذية والحراجة

٧. إنّ التغيرات الهيكلية في النُظم العالمية لإنتاج المواد الغذائية، الناجمة عن الأزمات المالية وأزمات أسعار الأغذية العالمية، إلى جانب مجالات عمل منظمة العمل الدولية الجديدة والناشئة مثل تعزيز العمالة الريفية والحد من الفقر ومبادرة الوظائف الخضراء، كلها عوامل تستدعي إعادة تنسيق أولويات المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في هذه القطاعات. وتوفر مجالات العمل الناشئة فرصة لإعادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالزراعة والحراجة، كما يشار إليه أدناه.

ترويج مدونة الممارسات بشأن السلامة والصحة في الزراعة

٨. بالنظر إلى وجود أكثر من ثلث القوى العاملة في العالم في قطاع الزراعة، فإنها تُعتبر ثاني أكبر مصدر للعمالة في العالم بعد قطاع الخدمات. وبالنظر إلى أنّ مسألة السلامة والصحة المهنيتين لاتزال تطرح تحدياً في هذا القطاع، اعتمد اجتماع ثلاثي للخبراء مدونة ممارسات بشأن السلامة والصحة في الزراعة، صادرة

عن منظمة العمل الدولية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٣] (المدونة مقدمة إلى اللجنة خلال هذه الدورة مع الطلب من مجلس الإدارة أن يوافق على نشرها)[٤].

٩. وبغية زيادة تطبيق المدونة، يقترح المكتب الاضطلاع بالأنشطة الترويجية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. أما هذه الأنشطة التي ستوضع بالتعاون بين إدارة البرامج القطاعية وبرنامج منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة في العمل والبيئة (العمل المأمون) وقطاع العمالة، فستوجه نحو التطبيق الفعال للمدونة من جانب الهيئات المكونة الثلاثية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وستدعم الجهود المبذولة لتعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر. وقد تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

"١" إعداد ونشر مواد تدريبية وإعلامية؛

"٢" توفير التدريب على مستوى مكان العمل/ المنشأة في بلدان مختارة؛

"٣" أنشطة أخرى للمساعدة على تطبيق المدونة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تنمية القدرات بشأن الأمن الغذائي

١٠. تراجعت أسعار السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الغذائي منذ الذروة غير المتوقعة التي بلغتها في عام ٢٠٠٨. غير أنّ أسعار السوق تبقى متقلبة، وفي حين لا يتوقع أن تحدث صدمة مماثلة في أسعار المواد الغذائية في السنوات القادمة، فإن ارتفاعاً حاداً في أسعار الطاقة بالإضافة إلى المزيد من التقلبات في السوق المالية، يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الصناعة الغذائية. وفي هذا السياق، يقترح المكتب تعزيز القدرة المؤسسية للهيئات المكونة الوطنية من خلال تنظيم ورش عمل في أربعة بلدان مختارة (بنن وبوركينا فاسو وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة)، تمشياً مع التزام منظمة العمل الدولية بالتعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

تنمية القدرات بشأن العمل اللائق في الحراجة

١١. في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ووكالات أخرى عن إمكانية اعتبار الاستحداث المحتمل للوظائف الخضراء بأنها خطوة "جيدة" للأنشطة المعنية بالتحريج وإعادة التحريج، و"جيدة/ ممتازة" للزراعة الحرجية و"ممتازة" للإدارة المستدامة للغابات، لكنّ الاستثمار في التدريب أمرٌ أساسي لزيادة فرص الوظائف الخضراء في الحراجة. ومن ناحية أخرى، تعتبر الحراجة عموماً وقطع الأشجار تحديداً من بين المهن الأكثر خطورة في جميع البلدان تقريباً. كما تكتنف العمل في الحراجة مشاكل صحية خطيرة ترتبط بعبء العمل الجسدي الكبير والتعرض لتقلبات مناخية شديدة والضجيج والارتجاجات.

١٢. ومع مراعاة هذا السيناريو الواسع، يقترح المكتب تنظيم نشاطين ثلاثيين وطنيين على الأقل في إقليمين مختلفين، يركزان على دور العمل اللائق في الحراجة وعلى النهوض بالاستدامة طويلة الأجل لهذه الصناعة، بغية التوصية بإجراءات تتخذها الهيئات المكونة الثلاثية على المستوى القطري.

[٣] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن المدونة على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/techmeet/mesha10/index.htm.

[٤] الوثيقة: GB.310/STM/2/1.

التعليم والبحوث

منتدى الحوار العالمي بشأن ظروف العاملين في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

١٣. سوف يعقد منتدى للحوار العالمي بشأن ظروف العاملين في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في ٢٠١٣، لمعالجة المسائل المحددة في الدراسة الدولية (المزمع إجراؤها في ٢٠١١ وتحديثها عند الضرورة في ٢٠١٢) بشأن العمالة وبيئة العمل في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

ترويج دليل الممارسات الحسنة للموارد البشرية في مجال مهنة التدريس

١٤. عقب اعتماد *دليل منظمة العمل الدولية للممارسات الحسنة للموارد البشرية في مجال مهنة التدريس* في ٢٠١٠ والتخطيط لتنظيم ورشة عمل رائدة في ٢٠١١، يقترح المكتب تنظيم ورشتي عمل دون إقليميتين إحداهما في ٢٠١٢ والثانية في ٢٠١٣، لاستكمال العمل بشأن نشر الدليل واستخدامه.

تطوير وتقاسم المعارف بشأن التعليم والتدريب المهنيين

١٥. في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، اعتمد منتدى الحوار العالمي بشأن التعليم والتدريب المهنيين بعض النقاط التوافقية. وكمتابعة لذلك، يقترح المكتب أن تضطلع إدارة الأنشطة القطاعية وإدارة المهارات والقابلية للاستخدام على نحو مشترك بالبحوث التالية:

(أ) جمع ونشر الإحصاءات والمعلومات بشأن تنمية المهارات والاحتياجات من المهارات؛

(ب) الممارسات الحسنة بشأن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛

(ج) بناء القدرات كجزء من التعاون الدولي مع التركيز إلى أقصى حد ممكن على العلاقة القائمة بين قطاع التعليم والقطاعات الناشئة والمهمة.

تطوير المعارف لمساعدة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو

١٦. تحضيراً للدورة الحادية عشرة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في التدريس، التي يتوقع أن تستضيفها منظمة العمل الدولية في ٢٠١٢، من المقترح إعداد دراسات عالية الأهمية بالاشتراك مع اليونسكو.

الطاقة والتعدين

برنامج العمل بشأن تحسين السلامة والصحة في مجال التعدين

١٧. نظراً لاستمرار ارتفاع عدد الحوادث المميتة في قطاع التعدين في كافة أنحاء العالم، يقترح المكتب وضع برامج عمل لتحسين السلامة والصحة في مجال التعدين في ثلاثة بلدان مختارة على الأقل. وسوف تُصمَم هذه البرامج استناداً إلى تحليلات وطنية تحدد مسائل رئيسية لإدخال تحسينات على المستوى الوطني وعلى

مستوى المنشأة. وسيجري تحديد البلدان المشاركة بالتشاور مع الهيئات المكونة، مع الأخذ في الاعتبار أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق ووضع السلامة والصحة المهنيتين في صناعة التعدين الوطنية.

تقييم آثار التكنولوجيات الجديدة الرامية إلى الحد من بصمة الكربون على العمل

١٨. من المقترح إعداد تقييم موجز لآثار التكنولوجيات الجديدة الرامية إلى الحد من بصمة الكربون على العمل، من شأنه أن يقدم لمحة عامة عن التكنولوجيات الموجودة (بما فيها حجز الكربون وتخزينه) وأن يبرز الحاجة الممكنة في المستقبل لاتخاذ إجراءات تتعلق بمسائل العمل في مناجم الفحم الحجري، نتيجة لهذه التكنولوجيات (مثل آثار السلامة والصحة المهنيتين وما ينجم عنها من احتياجات من المهارات). ويزمع أن تقدم هذه الوثيقة إلى لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة لمناقشتها.

منتدى الحوار العالمي بشأن الاحتياجات المستقبلية من المهارات والتدريب في قطاع النفط والغاز

١٩. يواجه قطاع النفط والغاز تحديات سكانية جدية بسبب الافتقار إلى العمال الماهرين. وخلال السنوات القليلة المقبلة، سيشهد هذا القطاع تقاعد عدد كبير من العمال من ذوي الخبرة، في حين سيدخله عدد أقل من العمال الشباب ذوي المستوى التعليمي العالي. وبالتالي، يحتاج هذا القطاع إلى سد حالات النقص الكبيرة من العمال الماهرين للحفاظ على النمو المستدام. والتدريب مهم أيضاً لإجراءات السلامة في مرافق النفط والغاز.

٢٠. ومراعاة للاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع الثلاثي بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية الجيدة من التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وصولاً إلى توزيعهما (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، التي سلطت الضوء على أنّه "ينبغي للمشغلين أن يتحملوا كامل المسؤولية عن السلامة والصحة المهنيتين في عملياتهم، بمن فيهم المتعاقدون والمتعاقدون من الباطن. وينبغي للمتعاقدين والمتعاقدين من الباطن أن يمتثلوا لنُظم إدارة السلامة الشاملة الخاصة بالمشغلين"، من المقترح تنظيم منتدى للحوار العالمي بشأن الاحتياجات المستقبلية من المهارات والتدريب في قطاع النفط والغاز. وسوف يهدف المنتدى إلى تقييم المهارات الحالية وهيكلية القوى العاملة والاحتياجات المستقبلية من المهارات والتعليم والتدريب المهنيين، إلى جانب تدريب المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن على السلامة الفعالة بغية استحداث المزيد من العمالة اللائقة عبر القطاع.

البنية التحتية والبناء والقطاعات ذات الصلة

٢١. تواجه هذه القطاعات عدداً من التحديات، مثل المستوى المرتفع من المشاكل الصحية والحوادث. وتتعرض المفاوضة الجماعية للوهن بسبب النزعة إلى الاستعانة بمصادر خارجية واتسام العمل بالسمة العارضة. وتشمل تحديات أخرى وجود مستويات عالية من السمة غير المنظمة والافتقار إلى الضمان الاجتماعي والتأمين ضد الحوادث في العديد من البلدان ووجود أحكام محدودة بشأن التدريب للعمال والمنشآت على حد سواء.

ترويج الرزمة التدريبية بشأن السلامة والصحة المهنيتين في قطاع البناء

٢٢. نظراً إلى أنّ قطاع البناء يبقى من أكثر قطاعات الاقتصاد خطورة، أعد المكتب مؤخراً رزمة تدريبية شاملة بشأن السلامة والصحة المهنيتين[٥]. وصُممت المواد تحديداً للمجموعات الرئيسية الأربع من المشاركين في القطاع: الزبائن وفرق التصميم وإدارة المشاريع وشركات البناء ("المتعاقدون") والعمال؛ وهي مفيدة أيضاً بالنسبة إلى مجموعات أخرى مثل المفتشين الحكوميين والموظفين المسؤولين عن السلامة والصحة المهنيتين

[٥] الرزمة التدريبية بعنوان *السلامة والصحة المهنيتان في قطاع البناء*، متاحة مجاناً على الموقع التالي: http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/sectors/constr/download/overview.pdf.

في الشركات. وفي فترة السنتين الحالية، تنظم إدارة الأنشطة القطاعية دورة رائدة في جمهورية تنزانيا المتحدة وتقوم أيضاً بترجمة الرزمة إلى اللغة الإسبانية. واستناداً إلى الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة، يقترح المكتب تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل لكل إقليم (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لتوسيع نطاق استخدام الرزمة في بلدان أخرى.

تنمية القدرات في قطاع البناء

٢٣. من المقترح عقد اجتماع دون إقليمي يركز على بلدان جماعة شرق أفريقيا لمناقشة نهج متكامل بشأن الحوار الاجتماعي وتطوير السياسة القطاعية الوطنية وبناء القدرات. وسيضم الاجتماع جهات من القطاعين العام والخاص ومتعاقدين ومهنيين من القطاع ومفتشي عمل ونقابات عمال لمناقشة أهم تحديات القطاع وتقديم مقترحات مشتركة لتعزيز العمل اللائق في قطاع البناء.

التصنيع

دراسة بشأن الاحتياجات من المهارات في إنتاج المعادن الأساسية

٢٤. تسليماً بالضغوط المستمرة على إنتاج المعادن الأساسية والمنبثقة عن المناقشات بشأن تغير المناخ والنداءات التي تطالب هذا القطاع بتغيير إجراءات الإنتاج بشكل يخفف من بصمة الكربون المرتبطة به، يقترح المكتب إجراء دراسة بشأن الاحتياجات المستقبلية من المهارات في إنتاج المعادن الأساسية، بتنسيق وثيق بين إدارة الأنشطة القطاعية وإدارة المهارات والقابلية للاستخدام.

منتدى الحوار العالمي بشأن المبادرات لتعزيز العمل اللائق والمنتج في الصناعة الكيميائية

٢٥. يقترح تنظيم منتدى للحوار العالمي لمناقشة مبادرات ترمي إلى تعزيز العمل اللائق والمنتج في الصناعة الكيميائية. ومن شأن هذا المنتدى أن يستعرض مبادرات لتعزيز الحوار الاجتماعي بغية تحسين أداء الصناعات الكيميائية والصيدلانية، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢٦. وبالاستناد إلى إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية)، قد تقيّم المناقشة كيفية النهوض بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقات مع المبادرات الطوعية الناشئة على المستويين العالمي والوطني في الصناعات الكيميائية والصيدلانية.

تنمية القدرات بشأن الحوار الاجتماعي في الهندسة الميكانيكية والكهربائية

٢٧. استناداً إلى الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع الثلاثي بشأن إنتاج المكونات الإلكترونية لصناعات تكنولوجيا المعلومات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧) (لاسيما الفقرتان ٦ و٩) وإلى الخبرات المستقاة من العمل الجاري حالياً في اندونيسيا وفيتنام، يُقترح الاستمرار في النشاط القطاعي في قطاع الإلكترونيات وتوسيعه ليشمل بلداناً أخرى، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وبالتعاون مع "برنامج العمل الأفضل".

تنمية القدرات بشأن السلامة والصحة المهنيتين في الهندسة الميكانيكية والكهربائية

٢٨. نظراً إلى أنّ كمية التجهيزات الإلكترونية المتقادمة في تزايد كبير بحيث أنّ عملية التخلص منها وإعادة تدويرها أصبحت تشكل صناعة كبيرة في العديد من البلدان (لاسيما في آسيا وأفريقيا)، ونظراً إلى أنّ فرص العمل في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية توجد في الغالب في القطاع غير المنظم والخطير، يُقترح استحداث أنشطة في بلدان مختارة لتشجيع إعادة تدوير أكثر أمناً للمنتجات الإلكترونية وحماية صحة العاملين في هذا المجال. وقد تشمل الأنشطة التي يتعين ربطها بمبادرة الوظائف الخضراء لمنظمة العمل الدولية، ما يلي: تحديد مكان وظروف إعادة تدوير التجهيزات الإلكترونية وتسليط الضوء على أفضل الممارسات؛ تحسين إمكانية حصول جميع أصحاب المصلحة على المعلومات المتعلقة بالسلامة والصحة وحصولهم على التجهيزات؛ تعزيز الحوار الاجتماعي في قطاع إعادة تدوير الإلكترونيات؛ تعزيز الانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة.

برنامج عمل بشأن تحسين القدرة التنافسية لقطاع النسيج والألبسة من خلال العمل اللائق

٢٩. بغية المشاركة في عولمة عادلة في هذا القطاع، دأبت منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة في بلدان مختارة (مصر، المغرب، الفلبين، رومانيا، سري لانكا، تونس) على تنفيذ برنامج عمل متكامل بشأن تحسين القدرة التنافسية لقطاع النسيج والألبسة من خلال العمل اللائق. وتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في وضع استراتيجية قطاعية اجتماعية واقتصادية تؤمن استدامة المنشآت من خلال زيادة القدرة التنافسية وتسهل الحوار الاجتماعي وتحسن ظروف العمل، وذلك بدعم من اللجان التوجيهية الثلاثية الوطنية.

٣٠. ويقترح المكتب الاضطلاع بأنشطة متابعة لبرنامج العمل في بلدان مختارة، بالتعاون مع "برنامج العمل الأفضل"، ووضع بحوث موجهة نحو العمل بشأن أفضل الممارسات الناجمة عن تنفيذ برنامج العمل.

تقييم أساليب تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في قطاع بناء السفن

٣١. يقترح المكتب إجراء تقييم بشأن كيفية تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في قطاع بناء السفن. وقد شهد هذا القطاع ازدهاراً كبيراً خلال السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية. وأفضى هذا الازدهار إلى تدهور ظروف العمل، على نحو ما يبينه تزايد عدد الحوادث.

النقل

ترويج اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦

٣٢. سيستمر بذل الجهود بالتعاون بين إدارة الأنشطة القطاعية وإدارة معايير العمل الدولية لترويج اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، من خلال تنفيذ خطة العمل. ومن المقترح أن يركز العمل تحديداً على استحداث مواد تدريبية خاصة باتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، تستهدف تحديداً ملاك السفن والبحارة على التوالي. كما تبرز أولوية أخرى تكمن في وضع مبادئ توجيهية بشأن تدريب طباخي السفن. بالإضافة إلى ذلك، من المقترح إجراء دراسة لتقييم ظروف العمل الحالية في قطاع المسالك المائية الداخلية وتحديد ما هي العناصر التي يمكن تطبيقها من اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، على هذا القطاع.

ترويج اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)

٣٣. من باب متابعة قرار مؤتمر العمل الدولي في ٢٠٠٧[٦]، يقترح المكتب عقد منتدى للحوار العالمي بشأن ترويج اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)، كجزء من تنفيذ خطة العمل (٢٠١١-٢٠١٦) التي وافق عليها مجلس الإدارة في دورته ٣٠٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)[٧] لتحسين ظروف عمل صيادي الأسماك من خلال التصديق واسع النطاق على الاتفاقية رقم ١٨٨وتنفيذها على نحو فعال.

٣٤. وبغية مساعدة بلدان مختارة في مجال تطبيق الاتفاقية رقم ١٨٨، يُقترح الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات تستخدم *دليل تحسين ظروف العيش والعمل على متن سفن الصيد*، الصادر عن مكتب العمل الدولي *والدليل التدريبي بشأن تنفيذ اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)*، اللذين نُشرا مؤخراً.

تنمية القدرات في الموانئ

٣٥. بغية استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن التدريب في قطاع الموانئ، والتي يتعين أن يعتمدها اجتماع الخبراء في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، من المقترح ترويج هذه المبادئ التوجيهية، لاسيما من خلال بناء القدرات على المستوى الوطني لاستخدامها على نطاق واسع.

٣٦. واستناداً إلى استنتاجات دراسة يتعين أن تكون استكملت بحلول نهاية عام ٢٠١٠، من المقترح توسيع نطاق برنامج منظمة العمل الدولية بشأن النهوض بعمال الموانئ ليشمل تدريب عمال الموانئ في محطات السوائب.

ترويج الأدوات لقطاع السكك الحديدية

٣٧. بغية تعزيز الحوار الاجتماعي في قطاع النقل بالسكك الحديدية على المستوى الدولي وزيادة تحسين سلامة السكك الحديدية، يُقترح وضع دليل إرشادي عملي لهذا الغرض.

ترويج تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن تحميل البضائع في وحدات النقل، المشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

٣٨. بغية ضمان ملاءمة *المبادئ التوجيهية بشأن تحميل البضائع في وحدات النقل، المشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا* (طبعة ١٩٩٧)، يقترح المكتب أن تقوم منظمة العمل الدولية بمراجعة هذه المبادئ التوجيهية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ويرد في الوثيقة GB.310/STM/3/4 المقدمة أيضاً إلى هذه اللجنة خلال هذه الدورة، المزيد من التفاصيل بشأن طرائق العمل، لاسيما إنشاء فريق عمل مشترك بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

منتدى الحوار العالمي بشأن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع الطيران المدني

٣٩. من المقترح تنظيم منتدى للحوار العالمي سيناقش آثار الأزمة الاقتصادية على قطاع الطيران المدني، بغية التوصل إلى فهم مشترك للصعوبات التي واجهها هذا القطاع بسبب التغير الهيكلي، والتوصل إلى فهم أفضل

[٦] قرار بشأن تعزيز التصديق على اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف، ٢٠٠٧.

[٧] انظر الوثيقة GB.309/12/2، الفقرة ٣٣.

لتأثير نماذج الطائرات منخفضة التكلفة على القطاع ككل، إلى جانب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نهج مشترك من الممكن أن يساهم في قطاع يتسم باستدامة أكبر.

دراسة ظروف عمل النساء في قطاع النقل

٤٠. من المقترح الاضطلاع بدراسة لتقييم ظروف عمل النساء في قطاع النقل ومحاولة تحديد كيفية تحسين بيئة عملهنّ.

خدمات القطاع الخاص

دراسة بشأن علاقات الاستخدام وتأثيرها على العمل اللائق في قطاعات خدمات وسائل الإعلام والثقافة والرسم والاتصالات

٤١. من المقترح إجراء دراسة بحثية مقارنة (تراعي توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨)) بشأن علاقات الاستخدام وتأثيرها على العمل اللائق في قطاعات خدمات وسائل الإعلام والثقافة والرسم والاتصالات، تهدف إلى تحسين ظروف العمل والحوار الاجتماعي في هذه القطاعات. ويمكن أن تُستخدم هذه الدراسة كأساس لانعقاد منتدى حوار عالمي محتمل بشأن هذه المسألة.

٤٢. ويركز هذا المقترح على القطاعات التي تعتمد على خفض مجموعة المستخدمين منذ أمد طويل وزيادة استخدام العمال المؤقتين الذين يعملون بعض الوقت أو بشكل مؤقت أو على أساس كل مشروع على حدة، مع انتشار ترتيبات العمل المستقل والعمل للحساب الخاص وغيرها من ترتيبات العمل.

تنمية القدرات بشأن المهارات في خدمات البريد

٤٣. من المقترح تنظيم حلقة دراسية دون إقليمية للحوار الاجتماعي بشأن تنمية المهارات في خدمات البريد في أوروبا الشرقية (بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي) وآسيا الوسطى بغية مواصلة سلسلة الحلقات الدراسية المعنية بالحوار الاجتماعي في مختلف الأقاليم، التي استهلتها منظمة العمل الدولية والاتحاد البريدي العالمي منذ عام ٢٠٠٠. وتتسم تنمية المهارات في خدمات البريد في هذه البلدان بالأهمية في سياق تكييفها مع التطورات التكنولوجية السريعة وإعادة الهيكلة وإلغاء الضوابط وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية والمنافسة من جانب المشغلين الجدد.

البحوث بشأن أثر تنفيذ اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١)

٤٤. من المقترح إجراء بحوث بشأن أثر تنفيذ اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) في البلدان التي صدقت على الاتفاقية (مع التشديد على البلدان من خارج الاتحاد الأوروبي)، ومقارنة الاستنتاجات بالظروف السائدة في البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية (بإعطاء الأولوية للبلدان التي تشهد تنمية سريعة لسوق وكالات الاستخدام الخاصة، ولبلدان مثل مصر وفرنسا والفلبين)، مع مراعاة إطار عمل وكالات الاستخدام الخاصة؛ ظروف الاستخدام (عقود العمل واللجوء إلى وكالات الاستخدام الخاصة واستبدال المناصب المباشرة والدائمة بعمال من الوكالات)؛ المعاملة فيما يتعلق بالإعانات مثل الأجور والمرض والمعاشات التقاعدية. ومن شأن البحوث المقترحة أن تكون بمثابة أساس لانعقاد منتدى حوار عالمي محتمل بشأن هذا الموضوع.

٤٥. والغرض من هذا المقترح هو تشجيع الجهود المتواصلة لتعزيز التصديق على الاتفاقية رقم ١٨١ وتنفيذها، مع التشديد على الدور الذي يؤديه الشركاء الاجتماعيون (على المستويين الوطني والقطاعي) لتحديد الإطار التنظيمي الذي تعمل فيه وكالات الاستخدام الخاصة.

البحوث بشأن قطاع الفنادق وتوريد الأطعمة والسياحة

٤٦. تمشياً مع المناقشات التي أجريت في منتدى الحوار العالمي بشأن الفنادق وتوريد الأطعمة والسياحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠[٨]، وطلبات متابعة الميثاق العالمي لفرص العمل، يقترح المكتب جمع الإحصاءات وتوليف المعلومات بشأن أفضل الممارسات ورصد وتحليل الاتجاهات في العمالة وظروف العمل والأجور وأنشطة قطاع الأعمال والملكية في القطاع، على المستويين الإقليمي والعالمي، وتحديداً بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الشؤون المالية

٤٧. استناداً إلى حصائل منتدى الحوار العالمي بشأن أثر الأزمة المالية على العاملين في القطاع المالي وتمشياً مع الميثاق العالمي لفرص العمل، من المقترح إجراء عملية تقييم لسياسات بلدان مختارة تطبق توصيات الميثاق المتعلقة بتنمية مهارات العمال والارتقاء بمهاراتهم وتجديدها في سياق فقدان الوظائف الحاصل في القطاع المالي. وبغية مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه السياسات، سينظر في تنظيم أحداث وطنية و/أو دون إقليمية لهذا الغرض.

الخدمات العامة والمرافق والخدمات الصحية

ترويج اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)

٤٨. بغية دعم الأولويات المحددة في أربعة برامج قطرية للعمل اللائق بشأن اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)، من المقترح استحداث أنشطة محددة، مثل ورش العمل والدعم التقني، لتشجيع التصديق على الاتفاقية وتوفير مساعدة مستهدفة لتنفيذها تنفيذاً فعالاً بما يتمشى مع الاحتياجات والأولويات المحددة في هذه البرامج وبالتنسيق مع إدارة الأنشطة القطاعية وإدارة علاقات العمل والعلاقات الصناعية (إدارة الحوار الاجتماعي) وإدارة معايير العمل الدولية.

تنمية القدرات في عمليات إصلاح الإدارة العامة

٤٩. ستوضع أنشطة لتشجيع الحوار الاجتماعي في عمليات الإصلاح في نُظم الإدارة العامة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية في ليبيريا والجمهورية الدومينيكية وبلد آخر في آسيا، في إطار البرامج القطرية للعمل اللائق.

برنامج العمل بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي في قطاع المرافق العامة

٥٠. من المقترح الاضطلاع في بيرو والفلبين بأنشطة متابعة لبرنامج العمل بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي في قطاع المرافق العامة، تشدد على مرافق المياه لأهداف منها تعزيز الشراكات بين الجهات المسؤولة عن المياه.

٥١. واستناداً إلى مبادرات الحوار الاجتماعي الجارية، سيقدم الدعم لتعزيز الحوار الاجتماعي في الإصلاحات التي يشهدها قطاع المرافق العامة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

[٨] منتدى الحوار العالمي بشأن التطورات والتحديات الجديدة في قطاع السياحة والضيافة، وأثرها على العمالة وتنمية الموارد البشرية والعلاقات الصناعية، جنيف، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

البحوث بشأن بناء المهارات في مجال الطاقات المتجددة

٥٢. ستستحدث أنشطة لمتابعة البحوث التي تجريها المفوضية الأوروبية بشأن بناء المهارات من أجل استغلال الطاقات المتجددة، بما في ذلك مشروع ديزرتيك (Desertec) بتمويل من الاتحاد الأوروبي، كوسيلة لتنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل في بلدان مختارة.

ترويج المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بشأن تحسين صحة العمال وحصولهم على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسل والمعالجة والرعاية والدعم

٥٣. بهدف متابعة موافقة مجلس الإدارة في دورته ٣٠٩، يقترح المكتب العمل في بلدان مختارة على تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بشأن تحسين صحة العمال وحصولهم على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسل والمعالجة والرعاية والدعم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وسوف يركزّ التنفيذ على استراتيجيات قطرية لوضع وإدارة أدوات تتعلق بمكان العمل وتستند إلى المبادئ التوجيهية.

ترويج الإطار العالمي المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بشأن برامج الصحة المهنية الوطنية لصالح العاملين في القطاع الصحي

٥٤. يقترح المكتب توفير المساعدة إلى بلدان مختارة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ضمن الجهود القطرية المبذولة لإدماج الإطار العالمي الجديد لبرامج الصحة المهنية الوطنية لصالح العاملين في القطاع الصحي في الخطط الوطنية المعنية بالعمل والصحة، من خلال حوار اجتماعي ثلاثي. وسوف يركز التنفيذ على تشجيع وضع نهج ثلاثي بشأن ظروف عمل العاملين في قطاع الصحة خلال عملية إعادة التفاوض بشأن الخطط الوطنية.

برنامج العمل بشأن الهجرة الدولية للعاملين في الخدمات الصحية

٥٥. يقترح المكتب متابعة برنامج العمل بشأن الهجرة الدولية للعاملين في الخدمات الصحية في كينيا، مع مراعاة أولويات البرنامج القطري للعمل اللائق في هذا البلد.

أنشطة أخرى

٥٦. رهناً بتوافر الموارد والمزيد من المناقشات والمشاورات، يقترح المكتب النظر في القيام بالأنشطة الإضافية التالية:

تنمية القدرات من خلال:

(أ) استحداث أدوات لتعزيز المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن المعاملة العادلة للبحارة في حال وقوع حادث بحري؛

(ب) استحداث أداة للتمكن من أجراء تقييم أفضل لسلامة وصحة صيادي الأسماك في البحر؛

(ج) تنظيم ورش عمل و/أو استحداث أدوات لنشر الاستنتاجات التي تتوصل إليها البحوث بشأن أثر الاستعانة بمصادر خارجية في قطاع المرافق العامة على العمالة؛

(د) تنفيذ منهجية تحسين العمل المتعلقة بالصحة لتحسين ظروف عمل العاملين في القطاع الصحي ضمن المرافق الصحية في بلدان مختارة، مع التركيز على تحديد الخطط الاستراتيجية لتنفيذ الخطط الصحية القائمة على الموارد المتاحة وحشدها، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين وأعضاء فريق الخبراء الثلاثي العامل المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية؛

(هـ) مراجعة أو تحديث مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة في الموانئ (المعتمدة في ٢٠٠٣)؛

إجراء البحوث بشأن:

(و) الظروف المتغيرة للعاملين في التدريس في التعليم العالي؛

(ز) الفئات المختلفة للعاملين في مجال الدعم التربوي وفي غير التدريس من خلال عملية رصد تجمع الإحصاءات الأساسية وتحدد أنواع علاقات الاستخدام الممارسة في بلدان مختلفة؛

(ح) علاقات الاستخدام في خدمات تنظيم الأملاك؛

(ط) ظروف العمل والحوار الاجتماعي في قطاع توريد الأطعمة، يتبعها اجتماع يحدد لاحقاً لتقديم الاستنتاجات ومناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك للعمل مستقبلاً في القطاع؛

(ي) مدى استخدام الوكالات الخاصة في الفنادق، ولاسيما مجال التدبير المنزلي، وأثر علاقات الاستخدام هذه على ظروف العمل والحوار الاجتماعي، تتبعها ورشة عمل لتحديد الخطوات المقبلة؛

(ك) قضايا الجنسين في قطاع الفنادق وتوريد الأطعمة والسياحة على مستوى البلدان والأقاليم؛

(ل) دور الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالسياحة وتأثيره على المسائل الأوسع نطاقاً بشأن العمالة والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛

(م) دور الاتفاقات الإطارية الدولية في قطاع الفنادق وتوريد الأطعمة والسياحة؛

(ن) الأثر المحتمل وطويل الأمد للتغيير في الديمغرافيا والمواقف والسلوك على العمالة والممارسات داخل الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في السياحة؛

(س) صيادو الأسماك المهاجرون (معدة بالاشتراك بين إدارة الأنشطة القطاعية وإدارة برنامج الهجرة الدولية)؛

(ع) العمالة والحوار الاجتماعي على طول سلسلة التوريد العالمية في قطاع السيارات، مع مراعاة البحوث الداخلية الأخرى؛

(ف) اللوائح المتعلقة بالتبغ وتأثيرها على العمالة في قطاع تصنيع التبغ؛

بنود عمل أخرى:

(ص) منتدى الحوار العالمي بشأن الإنتاج الغذائي العالمي؛

(ق) الدورة الحادية والعشرون للجنة الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية الدولية لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والمنظمات الإذاعية (اتفاقية روما، ١٩٦١)[٩]؛

(ر) الأنشطة الرامية إلى تلبية الحاجة إلى المساعدة البشرية فيما يتعلق بالقرصنة وتحديد آليات الدعم المناسبة للبحارة؛

(ش) لمحة عامة عن المبادرات والدراسات التي استهلتها المنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية الأخرى عند تقييم الأثر المحتمل للمواد النانوية على السلامة والصحة في أماكن العمل في قطاع الصناعات الكيميائية.

٥٧. قد ترغب اللجنة في أن توصي مجلس الإدارة بما يلي:

(أ) الموافقة على البرنامج المقترح للأنشطة القطاعية، رهناً بالقرارات التي سيتخذها المؤتمر بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

(ب) الإيعاز إلى المكتب أن يشجع حكومات جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماعات القطاعية الثلاثية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

جنيف، ٨ شباط/ فبراير ٢٠١١.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٥٧.

[٩] تقرر أن يضطلع المكتب بمسؤولية استضافة الأمانة والدورة المقبلة للجنة الحكومية الدولية، على أن تجرى المناقشات بين منظمة العمل الدولية واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) قبل تسعة أشهر على الأقل فيما يتعلق بتاريخ هذه الدورة وجدول أعمالها وتنظيمها - ربما في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. انظر:
Report on the 20th Ordinary Session of the Intergovernmental Committee on the International Convention for the Protection of Performers, Producers of Phonograms and Broadcasting Organizations (Rome Convention, 1961), 7–9 September 2009 at http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=129818.